لتفعيل توصيات مجلس الأمة الصادرة في جلسته الخاصة

«الأولويات» تستعجل تقارير اللجان عن القوانين ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

هشام الصالح

أعلن رئيس لجنة الأولويات د. هشام الصالح عن استعجال اللجنة لكل القوانين ذات الصلة بدعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال الصالح في بيان صحفي « انطلاقا من إيمان لجنة الأولويات بتفعيل توصيات مجلس الأمة الصادرة في جلسته الخاصة المنعقدة يوم الثلاثاء 2021/2/16، وحتى لا تكون مجرد حبر على ورق، قامت لجنة الأولويات بمخاطبة اللجان المختصة بالقوانين ذات الصلة بدعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لإنجاز تقاريرها بشأن هذه القوانين في أسرع وقت حتى يتم إدراجها في جدول أعمال أول جلسة لمجلس الأمة».

وأوضح أن هناك عددا من الاقتراحات بقوانين قُدّمت في هذا الخصوص وهي «قانون التعويضات الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها.

لإعادة فتح صناديق الدائرتين الثانية والثالثة

«الدستورية» تنتقل مجدداً لمقر مجلس الأمة اليوم

المحكمة الدستورية

قررت المحكمة الدستورية أمس الأربعاء الانتقال مجددا إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لإعادة فتح صناديق الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة واستخراج محاضر فرز الأصوات لانتخابات مجلس الأمة التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي.

وحددت «الدستورية» اليوم الخميس موعدا للانتقال لمقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لتنفيذ المهمة المشار إليها.

وبينت المحكمة أن محاضر فرز الأصوات للدائرة الثانية هي محضر اللجنة الأصلية رقم 21 واللجان الفرعية التابعة لها.

وبخصوص الدائرة الانتخابية الثالثة ذكرت أنه سيتم استخراج محضر فرز الأصوات للجنة الأصلية رقم 17 واللجان الفرعية التابعة لها.

أكد أن ما نراه اليوم عبارة عن قمة جبل الجليد

صالح المطيري يحذر من استمرار الفساد المالي والإداري وعدم تحرك الحكومة لمعالجة الخلل

صالح المطيري

حذر النائب د.صالح المطيري من استمرار الفساد المالي والإداري، وعدم تحرك الحكومة لمعالجته، مؤكدا ان رئيس الوزراء والوزراء سيحاسبون على ذلك سواء استمر المجلس الحالي أم تم حله.

وقال المطيري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إن هناك الكثير من الأسئلة تم إرسالها وتبين مكامن الخلل والفساد منها تساؤلات حول كثير من العقود في هيئة الصناعة، وأيضا تساؤلات عن فساد إداري متراكم في وزارة التربية.

وأضاف المطيري أنه أرسل أكثر من رسالة سياسية على مدى شهرين، مبينا أن بعض الرسائل قرئت بطريقة صحيحة والبعض الآخر لم يتم الالتفات له.

وبين أن ما نراه اليوم عبارة عن قمة جبل الجليد، مؤكدا أن هناك فساداً مالياً وإدارياً استشرى في البلاد.

وقال» نحن أقسمنا وأنت يا سمو الرئيس أقسمت، ونحن هنا لنراقب ونشرع ونحاسب وأنت في محل مسؤولية جسيمة، وأحيانا نشفق لحالك ولكن بإذن الله نرى أنك تستطيع أن تمر من هذا المنعطف إن قرأت الرسالة بطريقة صحيحة».

واستعرض المطيري مجموعة من الأسئلة تمثل نموذجا من نماذج الفساد المالي والإداري، لافتاً إلى أن النموذج الأول في الهيئة العامة للصناعة حيث توجد كثير من التساؤلات حول العديد من العقود، مؤكداً أن هذه الأسئلة تبين مكامن الخلل ويجب أن تتحرك.

وبين أن هناك أسئلة أخرى عن فساد إداري متراكم في وزارة التربية، موضحا أن هذا الكلام ليس موجها إلى رئيس الحكومة فقط بل إلى جميع الوزراء.

وأوضح «أن الجميع سوف يحاسبون من الله سبحانه وتعالى أولا ثم من أعضاء المجلس»، مضيفا أنه «حتى لو تم حل مجلس الأمة أو تم تعليقه سوف يأتي رجال يدافعون عن حقوق العباد، وسيقسمون ويبرون بقسمهم».

أبو صليب يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 90 دينارا كل 3 سنوات

سعود أبو صليب

أعلن النائب سعود أبو صليب عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسع من القانون رقم (25) سنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الاقنون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي:

«تزاد المعاشات التقاعدية المستحقة من تاريخ العمل بهذا القانون كل ثلاث سنوات بواقع (90) دينارا شهريا».

المادة الثاني: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: مراعاة للفروقات الكبيرة التي حدثت بين رواتب موظفي الدولة وبين رواتب المتقاعدين أصحاب المعاشات الضئيلة والمحرومين من الزيادات المالية الذين يعانون من تكلفة الخدمات وجنون الأسعار ما يشكل أعباء مالية وتكاليف إضافية عليهم، حيث إن كثيرا منهم يعتمد كليا على المعاش التقاعدي.

ولما كانت الزيادة السنوية للمتقاعدين التي تطبق كل ثلاث سنوات تعد بسيطة جدا، ولا تواكب تكاليف المعيشة والتضخم السنوي في السلع والمنتجات والخدمات بصفة عامة، أعد هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع (90) دينارا شهريا للمساهمة في تحسين الوضع المالي للمتقاعدين.

اللجنة تبنت وجود 11 مستشفي جديد وأبدت تخوفها من عدم القدرة على تشغيلها

«الميزانيات» تطالب الحكومة بإعداد كفاءات وطنية تدير المشروعات الإنشائية الكبرى بعد تنفيذها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لمناقشة تقديرات توجيه «3» النفقات الرأسمالية – الباب الثاني «شراء الأصول غير المتداولة» الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021.

وقال رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا في بيان صحفي إن نصيب المشاريع الإنشائية قدر بـ 1,929.4 مليون دينار بنسبة 73.6% من إجمالي هذا الباب، فيما بلغت قيمة المشاريع غير الإنشائية 692.3 مليون دينار.

وأضاف أن عرض وزارة المالية قد احتوى على 6 أسس دراسة تقديرات النفقات الرأسمالية، منها الأولوية لمشاريع البنية التحتية ولمشاريع خدمات المناطق الاسكانية الجديدة مثل مدينة المطلاع وصباح الأحمد والخيران السكنية، مبينا أن اللجنة طلبت في هذا الشأن إضافة أساس آخر متمثل بالأثر المالي لهذه المشاريع.

واوضح الملا أنه تبين للجنة وجود 11 مشروعا مدرجا في الميزانية تخص مستشفيات في مناطق متعددة في الدولة، مشيراً إلى أن اللجنة أبدت تخوفها من عدم قدرة الحكومة على تشغيل تلك المستشفيات بناء على التجارب السابقة المتمثلة في مستشفى جابر والجهراء.

وبين أن تشغيل تلك المستشفيات يترتب عليه التوجه للتعاقد مع جهات خارجية لإدارة هذه المنشآت وتضخم الإنفاق العام نتيجة لذلك.

وافاد أن اللجنة أكدت على ضرورة وضع الحكومة لخطة متكاملة ومتزامنة مع تنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى تمكن الدولة من إعداد كفاءات وطنية تدير هذه المشروعات بعد الانتهاء من إنشائها.

تقدم بآخر لإنشاء إدارات في جميع المحافظات خاصة بذوي الاحتياجات لتسهيل معاملاتهم

الحمد: يقترح منح المعلمة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والأرملة والمطلقة بدل إيجار

أحمد الحمد

تقدم النائب المهندس أحمد الحمد باقتراحين برغبة لمنح المعلمة الكويتية المتزوجة بغير كويتي والأرملة والمطلقة بدل إيجار أسوة بالمعلمات الوافدات في وزارة التربية، وإنشاء إدارات في جميع المحافظات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل معاملاتهم والإجراءات الخاصة بهم وبأولياء أمورهم على أن تشمل ما يتعلق بهم من تجديد بيانات ملفاتهم والإعانات التي تصرف لهم، بالإضافة لإنجاز المعاملات الرسمية الخاصة بهم (المرور– الهجرة– الجنسية والجوازات وغيرها) وكذلك لتسهيل كل ما يتعلق بتقاريرهم الطبية من وزارة الصحة والجهات التابعة لها.

تعليقاً على الاقتراح الأول، قال النائب الحمد إن المعلمات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين والأرامل والمطلقات يفتقدن إلى ميزة بدل الإيجار الذي تصرفه وزارة التربية لمعلماتها الوافدات، مشيراً إلى أن أبناء وبنات الوطن يجب أن يكون لهم الاولوية في الميزات بعد الحقوق، وأن «المواطنات الكويتيات يفترض أن يكن أولى بذلك من المعلمات الوافدات اللاتي تتعاقد معهن وزارة التربية من خارج البلاد.

وأضاف الحمد مشيرا إلى أن ظروف المعيشة المرهقة من خلال ارتفاع تكاليف الحياة اليومية وما تعيشه الأسواق المحلية والعالمية من موجة غلاء فاحشة وارتفاع مستمر في الأسعار يثقل كاهل هذه الشريحة من نساء المجتمع الكويتي ويجب النظر في هذا الأمر بكل سرعة وجدية.

أما بالنسبة للاقتراح برغبة الثاني، فقد قال النائب الحمد إنه جاء نظراً لما يعانيه ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم من جهد في توفير الرعاية المناسبة لأبنائهم وذويهم، ونظراً لتفاقم مشاكل الحياة اليومية وما تتطلبه من مراجعات متكررة للعديد من المؤسسات والإدارات الحكومية بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تثقل كاهلهم وتفاقم معاناتهم لعدم توافر أماكن الوقوف الخاصة بهم، بالإضافة إلى ما تستغرقه هذه المراجعات من جهد ووقت حيث إن «هذه الفئة تحتاج منا الدعم الإنساني والوقوف إلى جانبهم بما يليق بهم ويليق بالكويت.»

الطريجي: إلزام مكاتب استقدام العمالة المنزلية بمبلغ 890 دينارا شاملا المصاريف كافة

دعا النائب الدكتور عبدالله الطريجي الجهات الحكومية المختصة إلى تذليل الصعاب وتيسير إجراءات استقدام العمالة المنزلية من خلال إلزام المكاتب بالقيمة التي حددها قرار وزير الصناعة والتجارة والمقدرة بـ 890 دينارا شاملة المصروفات كافة.

وأكد في اقتراح برغبة «ضرورة حجز مبلغ مالي لدى مكتب العمالة كضمان في حالة هروب العامل أو العاملة وتدفع قيمة التذكرة من قيمة الاستقدام ولا تدفع من قبل الكفيل، وتفعيل الرقابة على المكاتب لضمان التزامهم بالتطبيق السليم للقرار».

وأوصى الطريجي بـ«إلغاء المنصة الداخلية «بالسلامة» التي استحدثت للعمالة المنزلية لما لها من تكاليف كبيرة»، كما طالب وزارة الخارجية والهيئة العامة للقوى العاملة «بالبحث وإيجاد أسواق جديدة لاستقدام عمالة منزلية والعمل على سرعة إبرام الاتفاقية مع الفلبين المعطلة منذ مدة طويلة».